وفي مكانين آخرين في البحر ، الا انها انتهت جميعها الى الفشل » (المصدر نفسه) ، مما اضطرها لاشراك الشركة الاميركية « سوبير يور ـ نفطون » التي اخذت « كامل المسؤولية في التنقيب على عاتقها » ، والتي تقوم شراكتها مع اسرائيل على « ٧٥٪ من دخل النفط الذي تنتجه لاسرائيل ، و ٢٥٪ منه لشركة وفقا للعقد » (المصدر نفسه) ٠

البئران الاولان اللذان حفرتهما هذه الشركة في « رأس غره ٣ » و « علما ١ » في منطقة الطور على خليج العقبة لم تسفرا عن اية نتيجة ، غير انه لم يمض وقت طويل حين « اكتشفت النفط في علما ٢ ، ومن ثم في علما ٣ ٠٠ ويضاف اليها الآن البئر الثالثة علما ٤ » (المصدر نفسه) ، في منطقة الطور على خليج العقبة ٠

واستنادا الى دراسة وضع البئرين الغزيرتين في « علما ٢ » وفي « علما ٣»، فان الخبراء الاميركيين والاسرائيليين يؤكدون ان « مخزون حقل علما يحتوي على كمية كامنة من النفط ، تقدر بـ ٨٠ ـ ١٠٠ مليون برميل » (المصدر نفسه) ٠

وهذا يعني ان قيمة حقل « علما » تعادل الآن «٢ر١ مليار دولار » ،والذي قد يتضاعف انتاجه في المستقبل ، اذا ما اكتشفت آبار تجارية اخرى « كما تتوقع الشركة » والتي قد تصل في عددها الى « ستة او سبعة آبار حتى نهاية عام ١٩٧٨ » (المصدر نفسه) ٠

وكان الضخ التجاري في بئري علما ٢، وعلما ٣ ، قد بدأ بانتاج « ١٢ الف برميل يوميا في بداية شهر نيسان ١٩٧٨ » ، ولكن المنقبين المنتجين ، وضعوا نصب اعينهم هدفا « انتاج ٤٠ الف برميل يوميا حتى نهاية العام الحالي ١٩٧٨ » ، اي بدخل يساوي « نصف مليون دولار يوميا، وفقا للاسعار الراهنة وهي ٥ر١٢ دولار لبرميل » (المصدر نفسه) ٠

ان استهلاك اسرائيل اليومي من النفط هو «حوالي ٢٠٠ الف برميل » ، اي ان حقل « علما » يستطيع تزويد اسرائيل حتى نهاية عام ١٩٧٨ بـ « ٢٠٪ ، اذا لم يكن اكثر ، من استهلاكها اليومي » ، واستنادا الى « المعطيات التي يملكها الخبراء » ، فان آبار البترول في حقل علما سوف « تبدأ بانتاج ٧٠ الف برميل يوميا او اكثر ، ابتداء من نهاية العام ١٩٧٩ » ، اي انها ستغطي « ٣٥٪ الى ٤٠٪ من استهلاك اسرائيل اليومي من النفط » (المصدر نفسه) ٠وهذا يعني انها « ستوفر مبلغ ٢٨٠ مليون دولار سنويا » ، اذان استهلاكها السنوي من النفط « يبلغ ٧ ملايين طن بقيمة ٧٠٠ مليون دولار » ، (المصدر نفسه) ٠

وهذا يعني بالتالي ، بان حقل النفط البحري هذا ، المسمى « علما » ، في مركز خليج السويس بالقرب من الطور ، كان « سيدفع اسرائيل نحو التقدم ، والاستقلال الاقتصادي ، ويوفر عليها المئات من ملايين الدولارات في كل سنة» (المصدر نفسه)، ٠ واكثر من ذلك ، فقد كان من شأنه ان « يقلص من تبعيتها في استيراد النفط ٠٠ بل والاستقلال التام في احتياجات الطاقة، وربما تصدير النفط » ٠ (المصدر نفسه) ٠

الغاز الطبيعي

في الطرف الآخر لسيناء ، في الجزء الغربي للصحراء ، وبالقرب من مستوطنة « سدوت » في مشارف رفح ، اكتشفت شركة « جيفوسي ـ نفط » ـ وهي شركة اسرائيلية متفرعة عن « شركة النفط الوطنية »، والتي تمتلكها الحكومة الاسرائيلية بكامل اسهمها « الغاز بكميات